

عن القراءة لم يسهل لزمه مفارقة بخلاف ما لو عجز عن القيام لان  
اقتداء القام بالثابت صحيح ولا كذلك القاري بالآخرس قاله  
المعوي في فتاويه فلو لم يعلم بجزسه حتى فرغ من صلاته  
اعاد لان حروف الحرس نادر بخلاف طر والمحدث وبحث الاذوني  
صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير او الشهد او السلام بالوربية  
بمن لا يحسنها بهما ووجهه ان هذه لا تدخل تحت الامام  
فيها فلم ينظر لجزه عنها ونصح القوية بمن جهل السلامه  
او قرأه لان الاصل للاسلام والظاهر من حال المسلم المصلي  
انه يحسن القراءة فان اسره هذا في جهل اعادة المأموم  
صلاته اذ الظاهر انه لو كان قاريا لم يهر ويلزمه كاتقلبه  
الامام عن ايمتقا بحيث عن حاله اما في السرية فلا عادة  
عليه عملا بالظاهر ولا يلزمه بحيث عن حاله كالا يلزمه  
البحر عن طهارة الامام نقله ايت الرفعة عن الاحباب  
لان قال بعد سلامه من الجهرية نسبت الجهرا و اسرت  
لكونه جازيا وصدقه المأموم فلا يلزمه الاعادة بل يستحب  
وان لم يجهل المأموم وجوب الاعادة خلافا للسلي او ما بعد  
المأموم لامامه بعد اسراره لا تعطل عملا بما تقدمت  
التقليل وهذا وان عارضه ان الظاهر انه لو كان قاريا  
لم يهر ترسخ عليه باحتمال ان يجهل امامه بعد سلامه بانه  
اسرناسيا او لكونه جازيا فسوخ بقا المتابعة ثم بعد  
السلام ان وجد الاخبار المذكور فعمل بالاول والاضمان الثاني  
دعمل مسكوتة عن القراءة جهرا على القراءة سرا حتى يجوز  
له متابعتها وجواز الاقتداء الايتاني وجوب القضاء

هذا هو الوجه في قوله  
فلا يلزمه الاعادة  
لان الظاهر انه لو كان قاريا  
لم يهر ويلزمه كاتقلبه  
الامام عن ايمتقا بحيث عن حاله  
اما في السرية فلا عادة  
عليه عملا بالظاهر ولا يلزمه  
بمن لا يحسنها بهما ووجهه ان هذه  
لا تدخل تحت الامام فيها فلم ينظر  
لجزه عنها ونصح القوية بمن جهل  
السلامه او قرأه لان الاصل للاسلام  
والظاهر من حال المسلم المصلي انه  
يحسن القراءة فان اسره هذا في جهل  
اعادة المأموم صلته اذ الظاهر انه  
لو كان قاريا لم يهر ويلزمه كاتقلبه  
الامام عن ايمتقا بحيث عن حاله  
اما في السرية فلا عادة عليه عملا  
بالظاهر ولا يلزمه بحيث عن حاله  
كالا يلزمه البحر عن طهارة الامام  
نقله ايت الرفعة عن الاحباب لان  
قال بعد سلامه من الجهرية نسبت  
الجهرا و اسرت لكونه جازيا وصدقه  
المأموم فلا يلزمه الاعادة بل  
يستحب وان لم يجهل المأموم وجوب  
الاعادة خلافا للسلي او ما بعد  
المأموم لامامه بعد اسراره لا تعطل  
عملا بما تقدمت التقليل وهذا وان  
عارضه ان الظاهر انه لو كان قاريا  
لم يهر ترسخ عليه باحتمال ان يجهل  
امامه بعد سلامه بانه اسرناسيا  
او لكونه جازيا فسوخ بقا المتابعة  
ثم بعد السلام ان وجد الاخبار  
المذكور فعمل بالاول والاضمان  
الثاني دعمل مسكوتة عن القراءة  
جهرا على القراءة سرا حتى يجوز  
له متابعتها وجواز الاقتداء  
الايتاني وجوب القضاء

في المأموم

كما لو اقتدي بمن اجتمع في القبلة ثم ظهر الخطافاة في حال الصلاة منزهة في صحة القوية كذا افادته الوالد رحمه الله تعالى ولما ارضت حقيقة سواه ومن جهل حال امامه الذي له حاله جنون وفاقته واسلام وردة فلم يدر هو في اي حال تلزمه الاعادة بل تسن وتكفر القوية بالتقام وهو من يكور القتا والفتاس كما في الصحاح وغيره التا والتا وهو يهز بين ومد في اخره من يكور القتا والوا وهو من يكور القتا والوا وكذا ساير الحروف لزيدته ونقرة الطبع عن جماعة والافرق بين ان يكون ذلك في الفاتحة او غيرها ولا فاقيةها وجاز الاقتداء بهم من زيادتهم لغزهم فيها واللاحق لما عجز عن التكبير لفتح والنفيد وكسوا بها ونفوا لبقا المعنى وان كان المستهد لذلك اشيا ومن صاد الصراط وهز في اهدنا ونحوه كالبحر الذي لا يغير المعنى وان افسه الحجة كما فان لم يحسنه عرفت فانهم كاتمن بضم او كسر او بطله المستبين للاعتراف القوي او اخر مراده بالبحر هنا ما يشبه الابدال ابطال صلاة من المكنه التمام ولم يتعلم احوم كونه قاريا ولو غطت للصواب قبل السلام اعاد ولم تنطل صلواته فان خالف الوقت صلى لمرمته او اعاد لتقصيره وحذف هذا من المجرى لكونه معلوما والافندنا مصنف به في المجالين فان عجز لسانه او لم يرض زمة امكن تعلمه من وقتين اسلامه فيمن طرا اسلامه كما قاله البغوي وقت التمييز في غيره على ما يحتمل الاستوى اذ كل من الاركان والشروط لا يفترق الحال فيها بين البالغ وغيره هذا والوجه خلافا لما يلزم عليه من تكليفه بها قبل

هذا هو الوجه في قوله  
فلا يلزمه الاعادة  
لان الظاهر انه لو كان قاريا  
لم يهر ويلزمه كاتقلبه  
الامام عن ايمتقا بحيث عن حاله  
اما في السرية فلا عادة  
عليه عملا بالظاهر ولا يلزمه  
بمن لا يحسنها بهما ووجهه ان هذه  
لا تدخل تحت الامام فيها فلم ينظر  
لجزه عنها ونصح القوية بمن جهل  
السلامه او قرأه لان الاصل للاسلام  
والظاهر من حال المسلم المصلي انه  
يحسن القراءة فان اسره هذا في جهل  
اعادة المأموم صلته اذ الظاهر انه  
لو كان قاريا لم يهر ويلزمه كاتقلبه  
الامام عن ايمتقا بحيث عن حاله  
اما في السرية فلا عادة عليه عملا  
بالظاهر ولا يلزمه بحيث عن حاله  
كالا يلزمه البحر عن طهارة الامام  
نقله ايت الرفعة عن الاحباب لان  
قال بعد سلامه من الجهرية نسبت  
الجهرا و اسرت لكونه جازيا وصدقه  
المأموم فلا يلزمه الاعادة بل  
يستحب وان لم يجهل المأموم وجوب  
الاعادة خلافا للسلي او ما بعد  
المأموم لامامه بعد اسراره لا تعطل  
عملا بما تقدمت التقليل وهذا وان  
عارضه ان الظاهر انه لو كان قاريا  
لم يهر ترسخ عليه باحتمال ان يجهل  
امامه بعد سلامه بانه اسرناسيا  
او لكونه جازيا فسوخ بقا المتابعة  
ثم بعد السلام ان وجد الاخبار  
المذكور فعمل بالاول والاضمان  
الثاني دعمل مسكوتة عن القراءة  
جهرا على القراءة سرا حتى يجوز  
له متابعتها وجواز الاقتداء  
الايتاني وجوب القضاء